

كارثة تتهدد المصريين: البنك الدولي: مصر تعاني من فجوة تمويلية تصل لـ30.4 مليار دولار لسداد ديون بالعام المالي الجديد!!



الثلاثاء 12 مايو 2026 07:00 م

أعلن البنك الدولي تقدير احتياجات مصر من التمويل الخارجي بنحو 30.4 مليار دولار خلال العام المالي المقبل، في تقرير اقتصادي صدر لتقييم وضع ميزان المدفوعات، موضِّحاً أن الفجوة التمويلية تتوزع بين عجز الحساب الجاري واستحقاقات الديون الخارجية، ما يعكس استمرار الضغوط على الاقتصاد المصري واعتماده المتزايد على التدفقات الخارجية لسد الفجوات المالية المتراكمة.

وكشفت الأرقام الواردة في التقرير عن سياق اقتصادي متدهور يرتبط بتوسع الحكومة المصرية في الاقتراض الخارجي خلال السنوات الأخيرة، بينما يواجه المواطنون ارتفاعاً متصاعداً في الأسعار وتراجعاً في القوة الشرائية، في وقت تعتمد فيه الدولة على سياسات مالية ونقدية تهدف لجذب رؤوس الأموال دون معالجة جذور العجز الهيكلي في الاقتصاد.

عجز الحساب الجاري يضغط على الاقتصاد المصري

أوضح تقرير البنك الدولي أن نحو 19.5 مليار دولار من إجمالي الاحتياجات التمويلية تمثل عجز الحساب الجاري، وهو ما يعكس الفجوة بين ما تستورده مصر من سلع وخدمات وما تصدره إلى الخارج، في ظل اعتماد واسع على الاستيراد لتغطية احتياجات السوق المحلي من الغذاء والطاقة والمواد الخام.

وقالت أستاذة الاقتصاد عالية المهدي إن استمرار عجز الحساب الجاري بهذا الحجم يعكس خللاً هيكلياً في هيكل الإنتاج المصري، موضحة أن الاقتصاد لا يزال يعتمد على الاستهلاك والاستيراد أكثر من الاعتماد على الإنتاج والتصدير القادر على توليد عملة صعبة مستدامة.

وأضافت المهدي أن أي خطة إصلاح اقتصادي لا يمكن أن تنجح دون تقليل الفجوة بين الواردات والصادرات، لأن استمرار هذا العجز يعني بقاء الاقتصاد في دائرة احتياج دائمة للتمويل الخارجي، ما يضعف قدرة الدولة على التخطيط طويل الأجل ويزيد من حساسيتها للصدمات العالمية.

كما يشير التقرير إلى أن هذا العجز يتزامن مع ارتفاع تكاليف خدمة الدين وزيادة الاعتماد على القروض قصيرة ومتوسطة الأجل، ما يضغط على الاحتياطي النقدي ويجعل الاقتصاد أكثر عرضة لتقلبات أسعار الفائدة العالمية وتغيرات تدفقات رؤوس الأموال.

وفي السياق ذاته يرى مراقبون أن الحكومة المصرية تركز على جذب الاستثمارات الأجنبية كحل سريع للفجوة التمويلية، بينما تظل معدلات الإنتاج المحلي والاستثمار الصناعي دون المستوى المطلوب لتعويض الزيادة المستمرة في الواردات.

الديون الخارجية تستهلك جزءاً كبيراً من التمويل المطلوب

أشار تقرير البنك الدولي إلى أن حوالي 10.9 مليار دولار من الاحتياجات التمويلية مخصصة لسداد إهلاكات الديون الخارجية، ما يعكس حجم الالتزامات المستحقة على مصر خلال الفترة المقبلة نتيجة تراكم القروض في السنوات الماضية.

وقال الخبير الاقتصادي وائل النحاس إن هذا الرقم يعكس مرحلة ضغط حقيقية على المالية العامة، لأن جزءاً كبيراً من أي تدفقات مالية جديدة يتم توجيهه مباشرة لسداد التزامات سابقة بدلاً من تمويل مشروعات إنتاجية جديدة أو تحسين مستوى الخدمات.

وأضاف النحاس أن الاعتماد المتزايد على القروض طويلة الأجل يشكل عبئاً على الأجيال المقبلة، خاصة في ظل ارتفاع تكلفة الاقتراض عالمياً، ما يجعل إعادة هيكلة الدين ضرورة ملحة وليس خياراً، لتجنب دخول الاقتصاد في حلقة مفرغة من الاقتراض والسداد

كما يشير التقرير إلى أن استمرار هذا النمط من التمويل يعكس ضعف القدرة الذاتية للاقتصاد على توليد موارد كافية بالعملية الأجنبية، وهو ما يجعل الدولة تعتمد بشكل شبه كامل على الأسواق الخارجية والمؤسسات المالية الدولية لتأمين احتياجاتها التمويلية

وفي هذا السياق يرى خبراء أن خدمة الدين أصبحت أحد أكبر بنود الإنفاق الخارجي، ما يقلل من هامش الحركة المتاح أمام الحكومة لزيادة الاستثمار في القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة والتصدير

تنوع مصادر التمويل بين الاستثمار والقروض وصندوق النقد

توقع البنك الدولي أن يتم تغطية الاحتياجات التمويلية لمصر من خلال مزيج من مصادر متعددة تشمل استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 11.4 مليار دولار، إلى جانب صافي تدفقات في محافظ الأوراق المالية بنحو 7.9 مليار دولار، وقروض طويلة الأجل تقدر بحوالي 7 مليارات دولار، بالإضافة إلى تمويل من صندوق النقد الدولي بنحو 400 مليون دولار

وقالت أستاذة الاقتصاد سالي صلاح إن هذا التنوع في مصادر التمويل يعكس محاولة لتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على مصدر واحد، لكنه في الوقت نفسه يكشف استمرار اعتماد الاقتصاد المصري على التدفقات الخارجية بدلاً من الاعتماد على موارد داخلية مستقرة

وأضافت صلاح أن جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتطلب بيئة إنتاجية مستقرة وقواعد واضحة وسياسات اقتصادية قابلة للتنبؤ، مشيرة إلى أن المستثمر الأجنبي ينظر أولاً إلى استقرار سعر الصرف وتكلفة الإنتاج ووضوح التشريعات قبل اتخاذ قرار الدخول إلى أي سوق

كما أوضحت أن الاعتماد على أموال المحافظ المالية والاستثمارات قصيرة الأجل يحمل مخاطر عالية، لأنه مرتبط بتقلبات الأسواق العالمية وقد يخرج بسرعة في حال حدوث أي اضطرابات اقتصادية أو سياسية، ما يزيد من هشاشة الوضع المالي

وفي المقابل يرى خبراء أن جزءاً من التمويل المرتقب يرتبط ببرامج إصلاح اقتصادي مشروطة بسياسات تقشفية ورفع كفاءة الدعم، ما ينعكس بشكل مباشر على أسعار السلع والخدمات داخل السوق المحلية خلال الفترة المقبلة

ومن جهة أخرى يؤكد اقتصاديون أن استمرار هذا النمط من التمويل يعكس الحاجة إلى إصلاحات هيكلية أعمق تشمل دعم الإنتاج المحلي وتوسيع القاعدة الصناعية وتحسين بيئة الاستثمار بدلاً من الاعتماد المستمر على القروض والتدفقات الخارجية

وفي النهاية يظهر تقرير البنك الدولي أن الاقتصاد المصري ما زال في دائرة تمويل خارجي واسعة، حيث تتداخل الديون مع الاستثمارات والقروض في معادلة واحدة تعكس حجم الفجوة بين الموارد المحلية والاحتياجات التمويلية، في وقت يواجه فيه المواطنون ضغطاً معيشية متصاعدة نتيجة السياسات الاقتصادية الحالية